



البنك المركزي التونسي
BANQUE CENTRALE DE TUNISIE

مشاركة محافظ البنك المركزي التونسي في الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب

5 نوفمبر 2020



المحاور

أ. وضعية التوازنات الجمالية للاقتصاد

1. القطاع الحقيقي
2. القطاع الخارجي: ميزان المدفوعات
3. القطاع الخارجي: سوق الصرف والموجودات الصافية من العملة
4. القطاع النقدي
5. تمويل الاقتصاد ونشاط القطاع البنكي

ب. تداعيات التطورات الأخيرة على الترقيم السيادي وتقييم المؤسسات الدولية المانحة

1. الترقيم السيادي المسند إلى تونس من قبل الوكالات الدولية لتصنيف المخاطر
2. أهم المستجدات مع صندوق النقد الدولي

ج. أهم البرامج والمشاريع الحالية بالبنك

1. المخطط الاستراتيجي 2019-2021
2. مخطط استمرارية النشاط للبنك

أهم مؤشرات الظرف الوطني

بـ % ما عدا إشارة مغايرة

المؤشرات	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القطاع الحقيقي							
1- النمو بالأسعار القارة	3,0	1,2	1,1	2,0	2,7	1,0	11,9- في السداسي الاول، -21,6 في ث 2 و -7,3 متوقعة لكامل السنة
2- نسبة البطالة	13,0	15,4	15,5	15,5	15,5	14,9	18 في ث 2
3- التضخم	3,3	4,9	3,6	5,3	7,3	6,7	5,8 خلال التسعة اشهر من 2020 مقابل 6,9 خلال نفس الفترة من 2019
ديسمبر/ديسمبر	3,3	4,1	4,2	6,2	7,5	6,1	5,4 في سبتمبر 2020 مقابل من 6,7 في خلال نفس الفترة من 2019
4- نسبة الاستثمار من الناتج	24,6	19,8	19,3	18,8	18,6	17,5	13 مقدرة
5- الادخار (بـ% من الدخل الوطني المتاح)	21,1	10,9	9,4	8,9	9,6	9,4	4,6 مقدرة
القطاع الخارجي							
6- عجز الميزان الجاري (% من الناتج)	4,8	8,9	8,8	10,2	11,2	8,5	5,3 خلال التسعة اشهر من 2020 مقابل 6,7 في 2019
7- تغطية الواردات بالصادرات	73,9	69,7	69,8	68,8	68,3	69,3	73,1 خلال التسعة اشهر من 2020 مقابل 69 في 2019
8- تطور العائدات السياحية	1,5	-33,4	-1,7	19,3	46,3	35,9	59,8- خلال التسعة اشهر من 2020 مقابل 41+ في 2019
9- تطور مداخل الشغل	11,3	-2,9	1,2	16,9	8,4	19,5	3 خلال التسعة اشهر من 2020 مقابل 21,5 في 2019
11- مخزون العملة الأجنبية (بأيام التوريد)	147,0	128,0	112,0	93,0	84,0	111,0	143 الى موفى اكتوبر 2020 مقابل 102 خلال نفس الفترة من 2019
12- الدين الخارجي/ الدخل الوطني المتاح	37,3	48,7	54,1	63,9	72,8	65,5	
13- سعر الصرف: تغيرات آخر الفترة							
أورو/دينار	-1,2	2,0	-8,7	-17,6	-14,0	9,1	3,1- الى موفى اكتوبر 2020
دولار/دينار	-8,4	-8,4	-13,1	-5,8	-17,0	7,0	0,9 الى موفى اكتوبر 2020
المالية العمومية							
14- حاصل الميزانية/الناتج	-1,0	-4,8	-6,1	-6,1	-4,8	-3,6	13,4- حسب قانون المالية التكميلي
15- دين الدولة/الناتج	40,7	55,4	62,4	70,2	77,9	72,5	90 حسب قانون المالية التكميلي
القطاع النقدي							
15- تطور الكتلة النقدية ن 3: بحساب الانزلاق السنوي	12,1	5,3	8,1	11,4	6,6	10,0	10,5 في سبتمبر 2020 مقابل 10,2 خلال نفس الفترة من 2019
16- المساعدات للاقتصاد: بحساب الانزلاق السنوي	19,6	6,2	9,7	12,7	9,3	3,6	8,3 في سبتمبر 2020 مقابل 5 خلال نفس الفترة من 2019
17- إجمالي حجم إعادة تمويل البنك المركزي التونسي بملايين الدينارات (نهاية الفترة)	331	4902	6711	10962	15805	11462	8986 م د الى موفى اكتوبر 2020

القطاع الحقيقي

- شهد الاقتصاد التونسي تراجعاً هاماً في 2020 نتيجة تداعيات أزمة الكورونا على القطاعات المصدرة وكذلك على القطاعات الموجهة للسوق الداخلية إضافة لتعطل قطاعات حيوية كالفسفاط والطاقة.
- تراجع متوقع للصادرات بالأسعار القارة (-21,8%) وكل مكونات الطلب الداخلي وخاصة الاستثمار (-30,9%) والاستهلاك الخاص (-3,9%) والاستهلاك العمومي (-2,1%).

تبقى التوقعات متمسكة بحالة من عدم اليقين نظراً لمخاطر تواصل تداعيات الأزمة الصحية ← عودة الناتج الإجمالي الخام إلى مستويات ما قبل الأزمة سيكون بطيئاً. كما ترتبط توقعات النمو في سنة 2021 بـ:

تحقيق تقديرات لصابة الحبوب (19 مليون قنطار مقابل 15,7 مليون) مع تراجع هام لصابة زيت الزيتون (140 ألف طن مقابل 350 ألف طن)

العودة التدريجية للطلب من منطقة الأورو وتأثيرها على الصناعات المعملية المصدرة نمو منطقة الأورو (%)

2021 متوقعة	2020 مقدر	2019	2018
5,2	8,3-	1,3	1,9

النمو حسب القطاعات (ب%)

**2021	*2020	2019	2018	2017	
4,0	7,3-	1,0	2,7	2,0	نسبة النمو
2,6-	5,5	0,8	11,3	1,8	الزراعة
5,0	11,7-	0,7-	1,1	1,3	الصناعات المعملية
10,7	9,2-	1,8-	1,7-	3,2-	الصناعات غير المعملية
5,3	10,6-	2,2	3,2	4,7	الخدمات المسوقة
1,5	1,8-	0,9	0,4	0,7	الخدمات غير المسوقة

*2020 تقديرات المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.
**2021: توقعات الميزان الاقتصادي

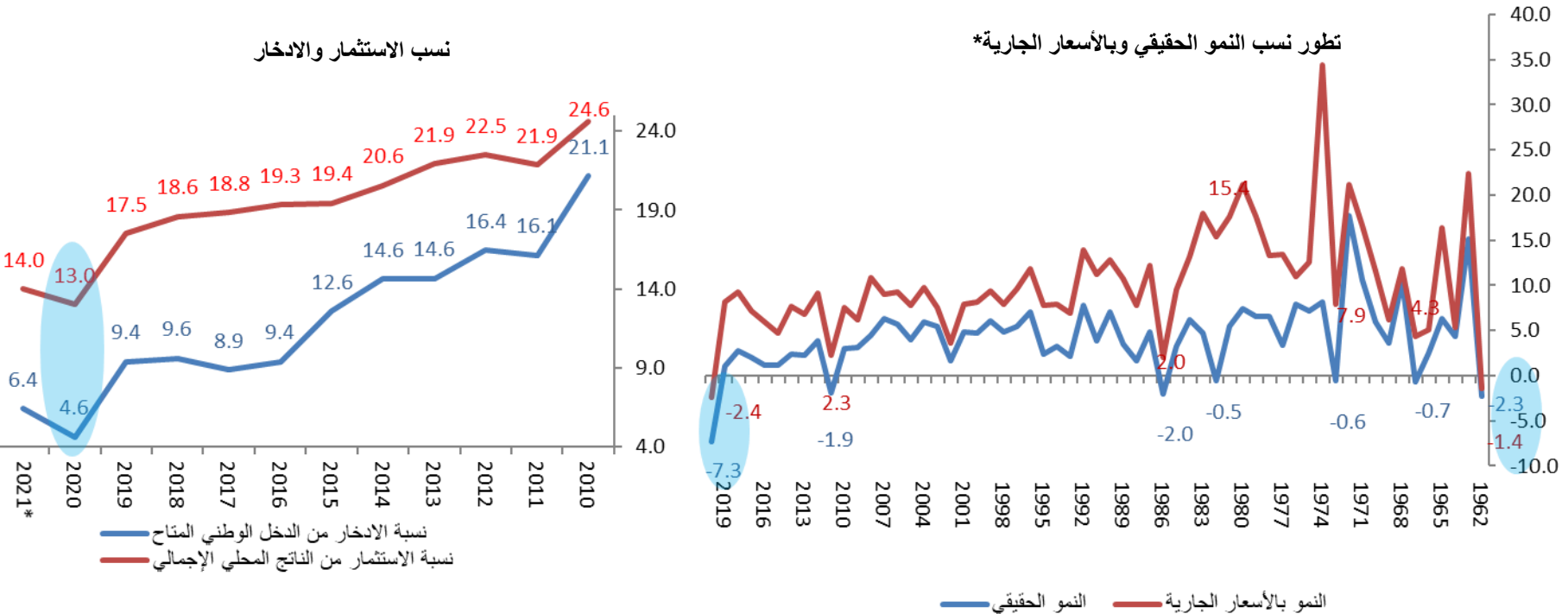
ضرورة عودة النشاط في قطاعي الفسفاط ومشتقاته والطاقة.

تقلص تأثير الأزمة على قطاع الخدمات وخاصة السياحة.

- القطاعات الموجهة للتصدير:
 - أثر ضعف الطلب الخارجي من بلدان منطقة الأورو وتراجع التجارة الدولية بصفة عامة سلباً على الصناعات المعملية.
 - تأثير الأزمة الصحية على السياحة والنقل الجوي
- القطاعات الموجهة للسوق الداخلية:
 - تأثير الحجر الصحي وانخفاض الطلب الداخلي على عدة قطاعات كالبناء والأشغال العامة والتجارة الداخلية.
 - صعوبات على المستوى الداخلي:
 - تعطل الإنتاج في قطاعي المحروقات والفسفاط.

النمو والتوازنات الجمالية

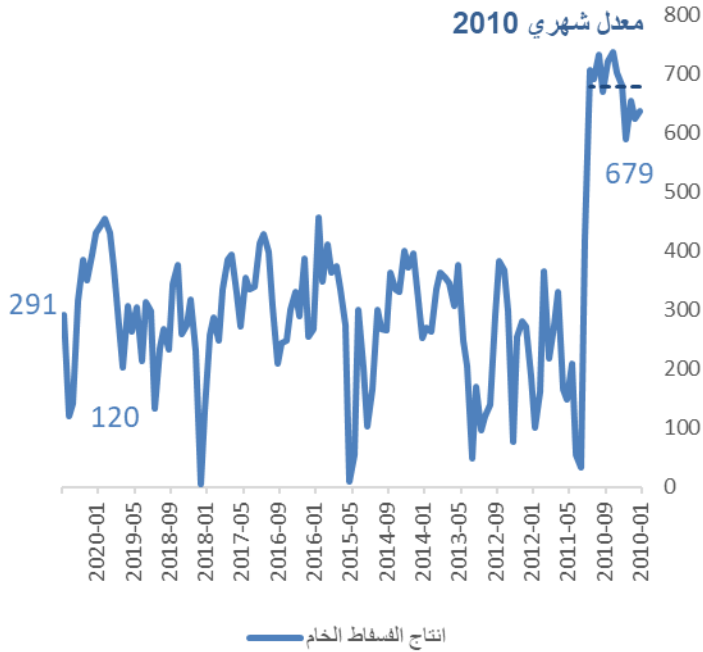
- تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لأول مرة منذ الستينيات مما يؤثر على النسب المحتسبة من الناتج كالعجز والتداين.
- تأثر نسب الاستثمار والادخار بحالة عدم اليقين وتراجع مداخيل الفاعلين الاقتصاديين.



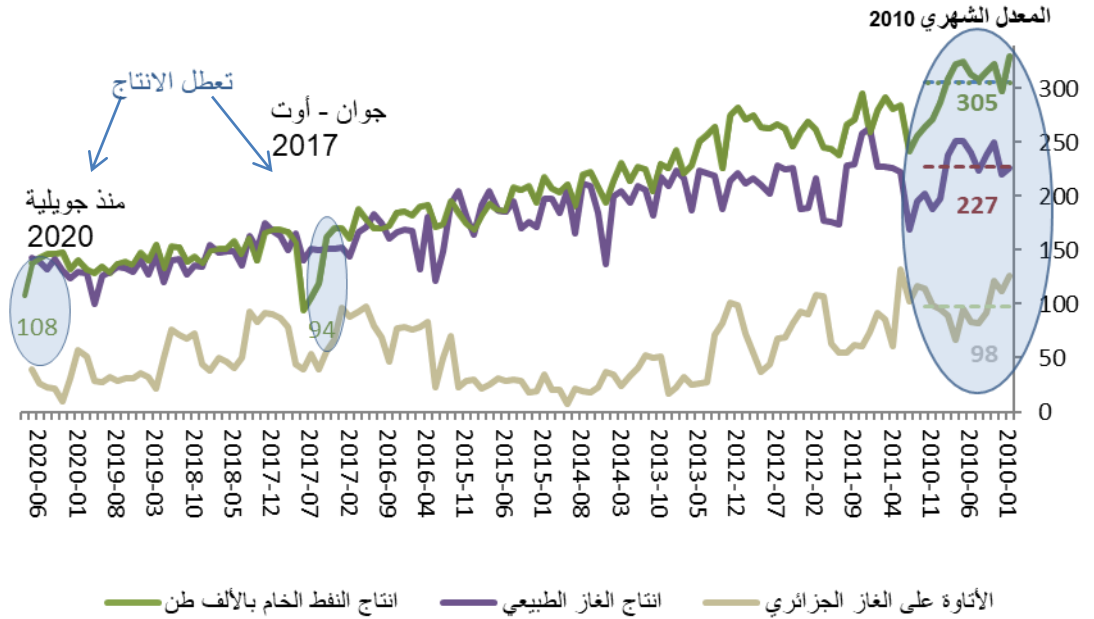
* آخر المعطيات: 2020.

- تراجع حاد لإنتاج النفط نتيجة الاعتصامات إضافة للنضوب الطبيعي لاحتياطيات الحقول النفطية وتأثير انخفاض أسعار الطاقة.
- تأثر إنتاج الغاز بتعطل الإنتاج على مستوى حقل نوارة إلى جانب تداعيات تراجع الطلب الأوروبي على الغاز الجزائري العابر لتونس وعلى العائدات التونسية من الأتاوة.
- تعطل نشاط الفسفاط ومشتقاته: اللجوء لتوريد الفسفاط.

الإنتاج الشهري للفسفاط الخام (بالآلاف طن)



الموارد الوطنية من الطاقة (بالآلاف طن مكافئ نفط)



آخر المعطيات أوت 2020.

المصدر: المرصد الوطني للطاقة والمناجم

القطاع الخارجي

ميزان المدفوعات

تطور أهم حواصل الميزان الجاري

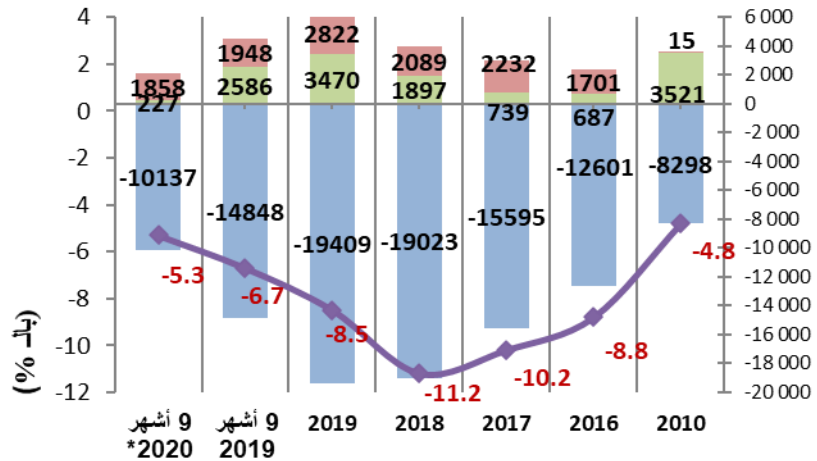
تراجع هام لعجز الميزان الجاري ليبلغ - 5980 م.د أو 5,3% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل - 7682 م.د أو 6,7%).

تقلص هام لعجز الميزان التجاري (فوب/كاف) خلال 9 أشهر الأولى من سنة 2020 بـ 4,7 مليار دينار ليتراجع إلى - 10,1 مليار دينار.

تدهور ميزان الخدمات ليتدحرج فائضه إلى 227 م.د (مقابل 2.586 م.د قبل سنة) وذلك تحت تأثير الانخفاض الهام للمداخيل السياحية (-59,8%).

شبه استقرار فائض ميزان مداخيل العوامل والتحويلات الجارية ليبلغ 1.858 م.د بالعلاقة مع تدعيم مداخيل الشغل (عينا و نقدا) بـ 3%.

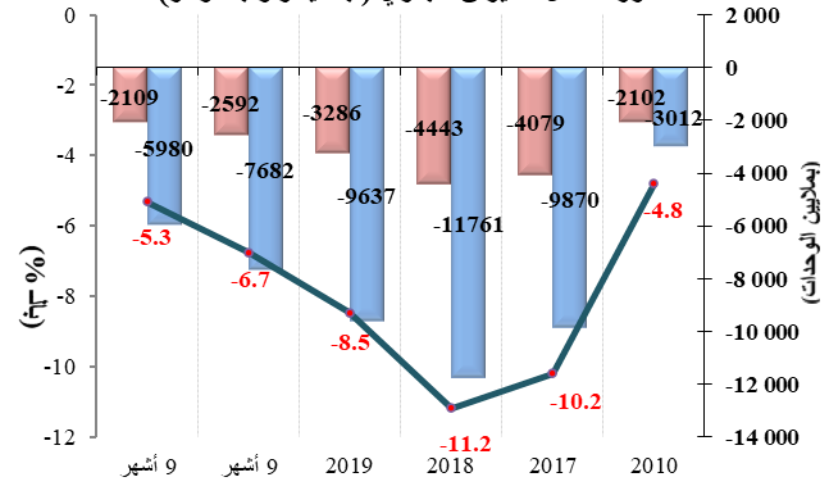
تطور أهم حواصل الميزان الجاري



* أرقام أولية

- حاصل مداخيل العوامل والتحويلات الجارية
- حاصل ميزان الخدمات
- العجز التجاري (فوب-كاف)
- حاصل الميزان الجاري/الناتج المحلي الإجمالي (%)

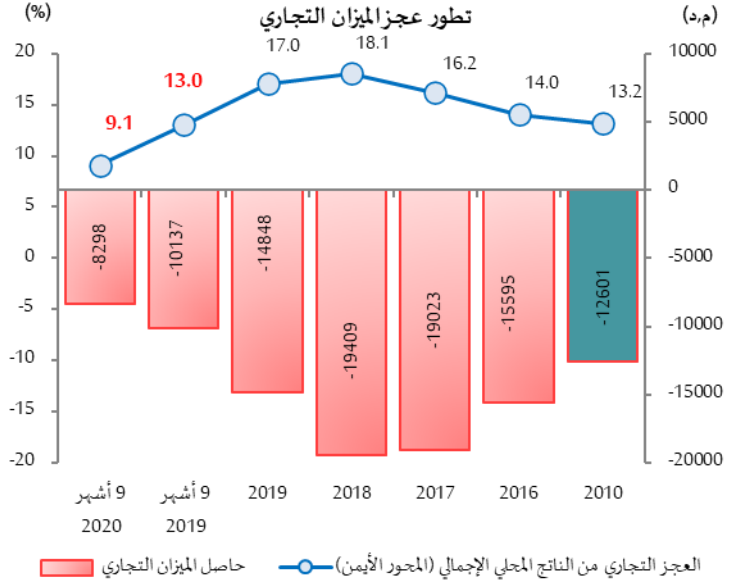
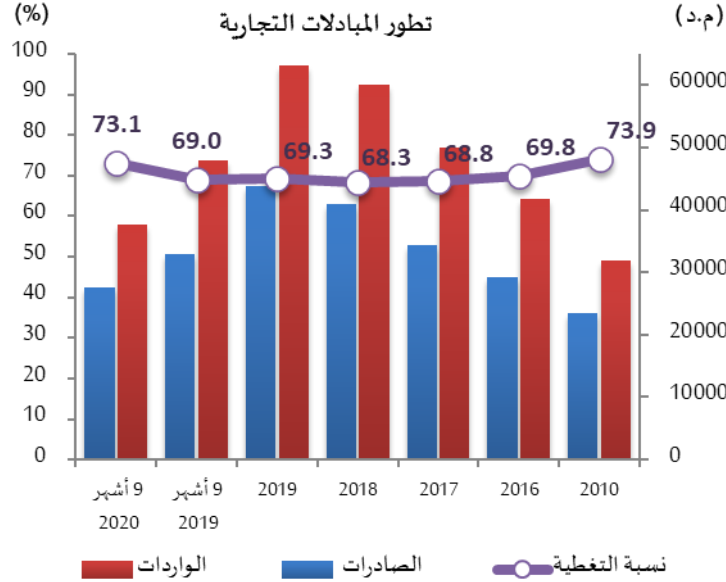
تطور حاصل الميزان الجاري (بالدينار و بالدولار)



* أرقام أولية

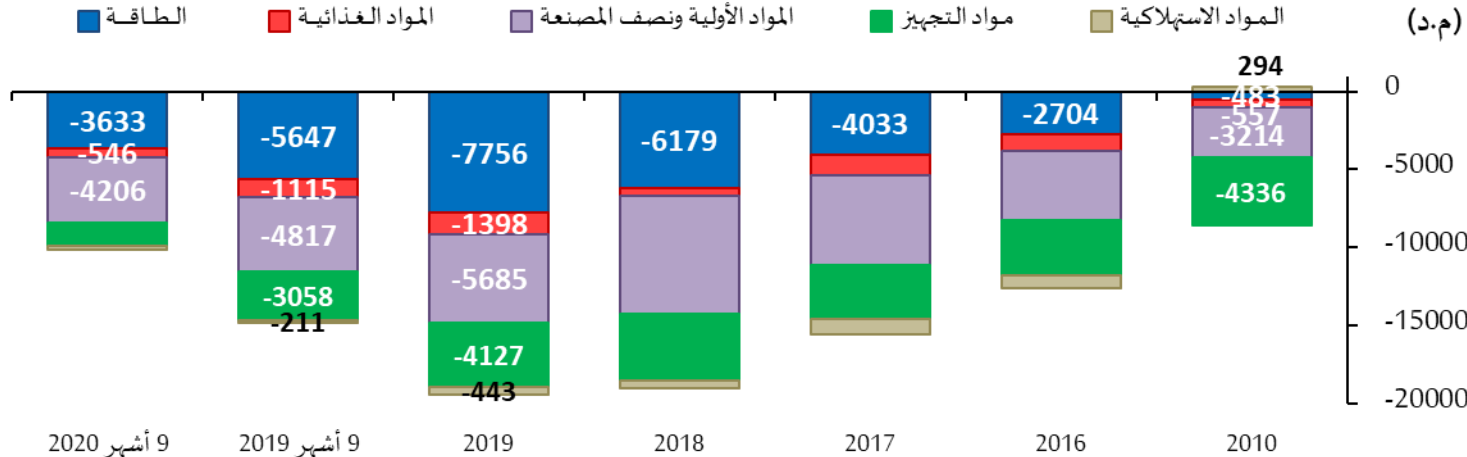
- الحاصل الجاري بالدينار
- الحاصل الجاري بالدولار
- الناتج المحلي الإجمالي (%)

تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2010- 9 أشهر 2020

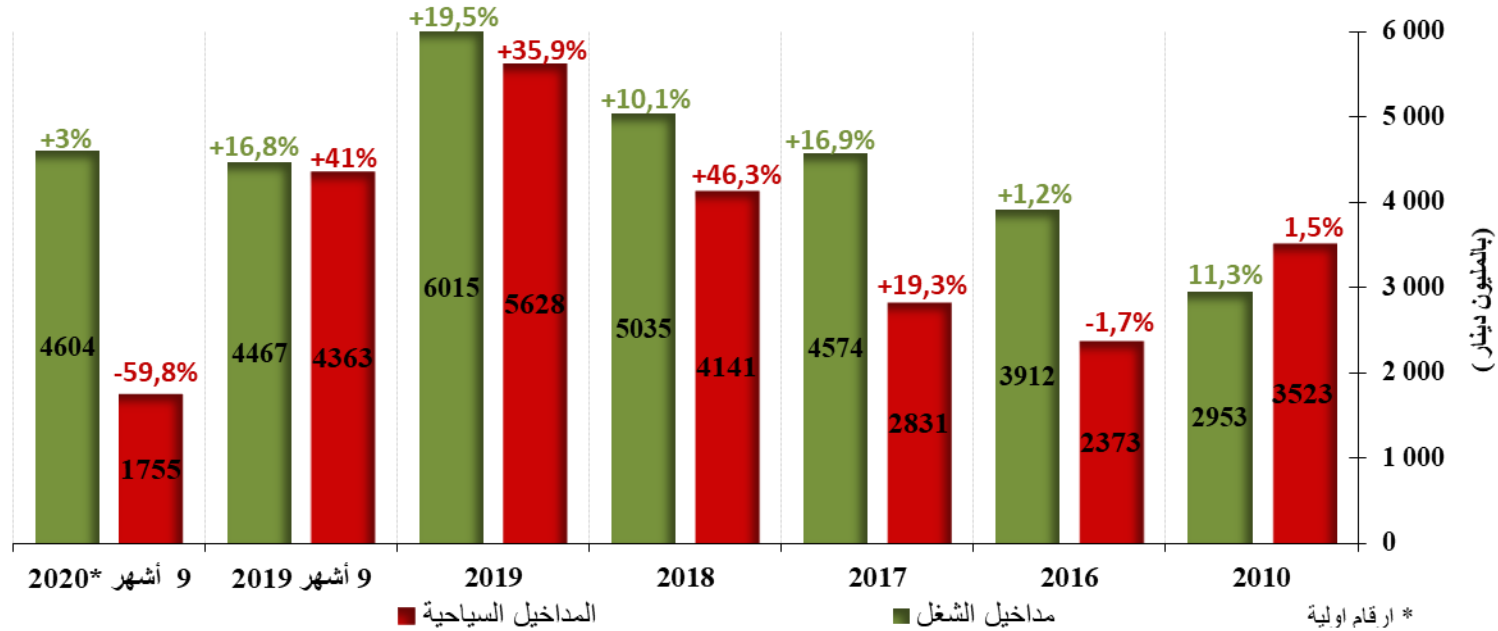


- شهد العجز التجاري (فوب/كاف) خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2020 تقلصا هاما بـ 31,7% ليبلغ -10,1 مليار دينار. وقد سجلت المبادلات التجارية تراجعاً للواردات والصادرات بـ 21,3% و 16,6% على التوالي بالعلاقة مع التراجع الهام لحجم المعاملات مع الخارج و انكماش النشاط الاقتصادي على اثر تداعيات ازمة وباء الكورونا.
- بالأسعار القارة، سجلت كل من الصادرات والواردات تراجعاً بـ 15,3% و 18,1% على التوالي بالعلاقة مع انخفاض الطلب الخارجي و تعطل الانتاج على مستوى الصناعات الإستخراجية.

أهم العوامل المؤثرة على الميزان التجاري خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2020



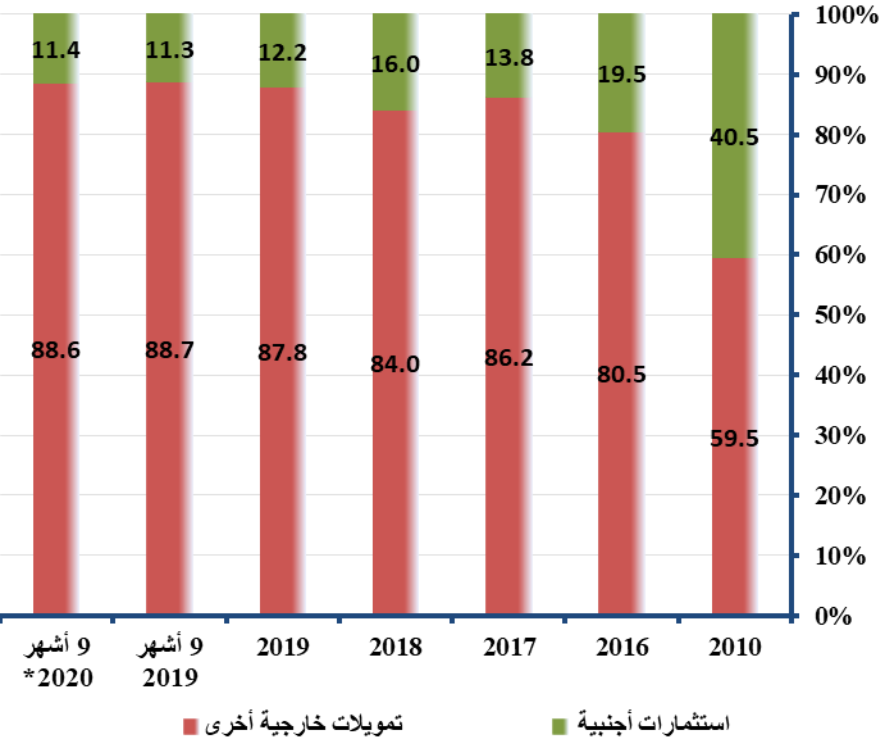
- انخفاض هام لعجز الميزان الغذائي (- 546 م.د مقابل -1115 م.د خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2019) وذلك بالعلاقة أساسا مع زيادة قيمة مبيعات زيت الزيتون بـ 78,3٪ (1.822 م.د مقابل 1.022 م.د قبل سنة) بالرغم من انخفاض الأسعار العالمية بحوالي 30٪. و بالمقابل تزايدت مشتريات الحبوب بـ 17,6٪ لتبلغ 1,7 مليار دينار.
- تقلص هام لعجز ميزان الطاقة (- 2.014 م.د) ليعود إلى -3.633 م.د وذلك على إثر انخفاض الطلب الداخلي (-9,5٪) وتراجع الأسعار العالمية (-34,4٪ نسبة تراجع متوسط سعر برميل برنت).
- انخفاض صادرات الصناعات المعملية بـ 19,7٪ و تسارع نسق انخفاض مبيعات قطاع الفسفاط ومشتقاته (-16,5٪).
- تراجع واردات مواد التجهيز (-25,8٪) و كذلك مشتريات المواد الأولية ونصف المصنعة (-19,9٪) بالعلاقة مع تواصل انخفاض الطلب الخارجي على المواد المصنعة، الذي احتدّ مع تدهور المناخ الاقتصادي على إثر أزمة وباء كورونا.



- تحت تأثير ازمة وباء كوفيد-19، شهدت المداديل السياحية خلال التسعة أشهر من سنة 2020 تراجعاً هاماً بقرابة 60%. وقد انخفضت بحساب الدولار بـ 57,9% لتبلغ 619 مليون دولار. و تعزى هذه النتيجة الى انخفاض دخول غير المقيمين بحوالي 80%.
- تحسن مستوى مداديل الشغل (نقداً و عيناً) خلال التسعة أشهر من سنة 2020 بـ 3% لتبلغ 4.604 م.د. علماً أن التحويلات النقدية قد سجلت تزايداً بـ 9,1% لتستقر في مستوى 4.151 م.د (+14,1% بحساب الدولار لتبلغ 1464 مليون دولار).

تطور التمويل الخارجي خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2020

تطور التمويل الخارجي



* أرقام أولية

- أدى تأزم الظرف الاقتصادي على الصعيد الوطني و الدولي على إثر تداعيات أزمة وباء الكورونا الى صعوبات جمّة لتعبئة موارد خارجية في شكل استثمارات مباشرة و قروض أجنبية طويلة المدى لتراجع بـ 23% و حوالي 37% على التوالي خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2020.



- تراجع صافي دخول رؤوس الأموال الخارجية لتبلغ 8 مليار دينار فحسب خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2020 (مقابل 11,9 مليار دينار قبل سنة)



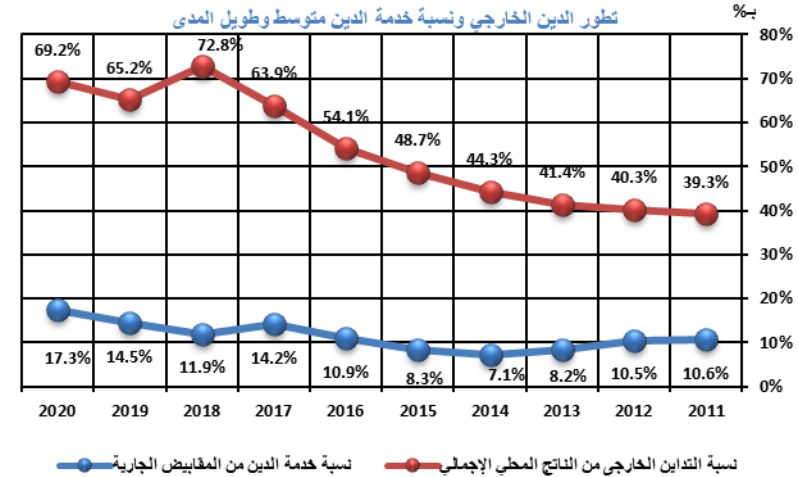
- تراجع هام لنسبة التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية ليتراجع من 40,5% سنة 2010 إلى 12,2% سنة 2019 و 11,4% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2020.

مؤشرات الدين الخارجي متوسط وطويل المدى

- شهدت نسبة التداين الخارجي متوسط وطويل المدى في الفترة 2011-2018 ارتفاعا ملحوظا، ويعود ذلك خاصة إلى تسارع وتيرة السحوبات إضافة لتأثيرات الصّرف الموجبة على تنامي قائم الدّين، مقابل ضعف النموّ الاقتصادي. بالمقابل تراجعت هذه النسبة في 2019 إلى 65.2٪ من الدّخل الوطنيّ المتاح الإجماليّ، ويعزى هذا التراجع جوهريا إلى تأثيرات الصّرف السالبة على قائم الدّين بفعل ارتفاع الدينار مقابل أهم عملات التداين.
- تعكس التوقعات المتعلقة بسنة 2020 نسق التداين المنتهج انطلاقا من سنة 2011. فبالنسبة لخدمة الدين الخارجي متوسط وطويل المدى، ستمثل سنة 2020 حلقة مهمة من سلسلة الضغط التي انطلقت منذ 2017 والتي ستواصل مبدئيا إلى حدود 2025، بفعل تواتر السداد السنوي لأصول قروض رقاعية، ما عدا سنة 2018، إضافة إلى تزامنه مع استحقاقات قروض صندوق النقد الدولي.

يتوقع أن يبلغ قائم الدّين الخارجي متوسط وطويل المدى 78599 م.د في موفى 2020 مقابل 75987 م.د سنة 2019، بينما سترتفع نسبة التداين من الدّخل الوطنيّ المتاح الإجماليّ من 65.2٪ إلى 66.7٪ (من 66.7٪ إلى 70.8٪ مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي)، بفعل تراجع النمو.

ينتظر أن تبلغ خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل المدى 9037 م.د سنة 2020 مقابل 9265 م.د سنة 2019 أي بتراجع قدره 2.5٪. أهم استحقاقات سنة 2020: خلاص أصل قرضين رقاعيين بمبلغ 250 مليون دولار (أفريل) و 400 مليون أورو (جوان).



القطاع الخارجي

سوق الصرف والموجودات الصافية من العملة

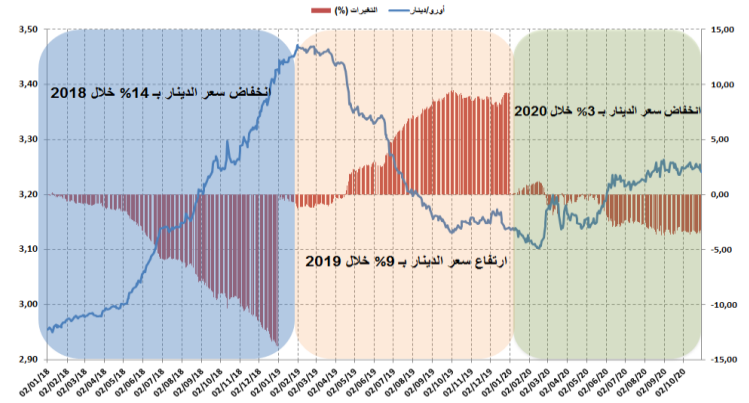
نجاح الدينار بفضل السياسة النقدية الحذرة في تصحيح مساره نحو الارتفاع خلال سنة 2019 والحفاظ على استقراره خلال سنة 2020 بالرغم من الصعوبات المترتبة عن أزمة كورونا.

✓ تميزت سنة 2020 في العموم باستقرار قيمة الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية وذلك نتيجة تضافر عدة عوامل من أهمها:

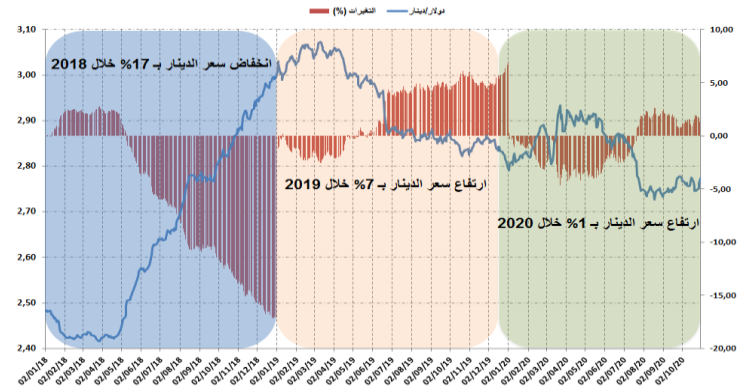
- انخفاض نسق الدفعات بعنوان الواردات في سياق تقلص النشاط الاقتصادي جراء جائحة كورونا مقابل استمرار تدفق موارد بالعملة الأجنبية بنسق مرتفع نسبيا وذلك بالخصوص بعنوان تحويلات التونسيين بالخارج والتمويلات الخاصة والعامة التي تحصلت عليها تونس منذ بداية سنة 2020.
- تواصل إقدام المتعاملين الاقتصاديين على بيع العملة مقابل الدينار في ظل سياسة نقدية تمكنت من إعادة القيمة والثقة في العملة الوطنية من خلال الترفيع في أسعار الفائدة المديرية والإدارة الرشيدة لعمليات إعادة التمويل التي مكنت من مزيد التحكم في السيولة على السوق النقدية المحلية.

✓ وبالتالي يبقى استقرار سعر صرف الدينار مرتبطا بصفة مباشرة بكميات السيولة المتوفرة على السوق النقدية المحلية، إذ كلما ارتفعت هذه السيولة في ظل غياب النمو، كلما تسارع نسق انخفاض الدينار كما كان الشأن خلال السنوات 2017 و 2018، وذلك فضلا عن الضغوطات التي تسجل على مستوى الرصيد من العملة الأجنبية.

تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو منذ 2018



تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار منذ 2018



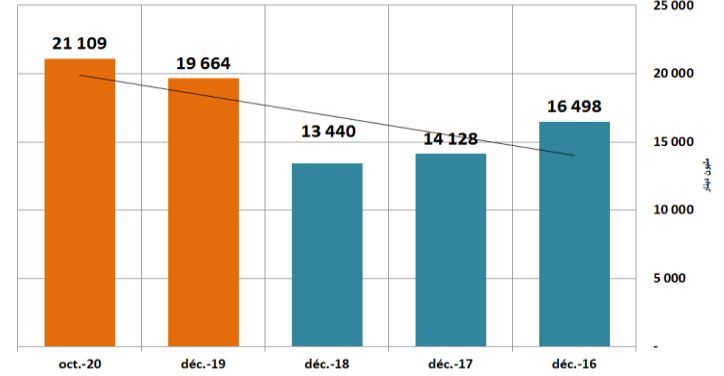
سجل المخزون الوطني من العملة الأجنبية خلال السنوات 2019 و2020 ارتفاعا هاما بلغ حوالي شهرين من التوريد حيث انتقل من 84 يوم توريد في نهاية 2018 إلى 143 يوم توريد حاليا.

✓ يتحدد بصفة إجمالية تطور المخزون الوطني من العملة الأجنبية بتطور حاصلين أساسيين ألا وهما حاصل دفعوات الخزينة وحاصل دفعوات الاقتصاد.

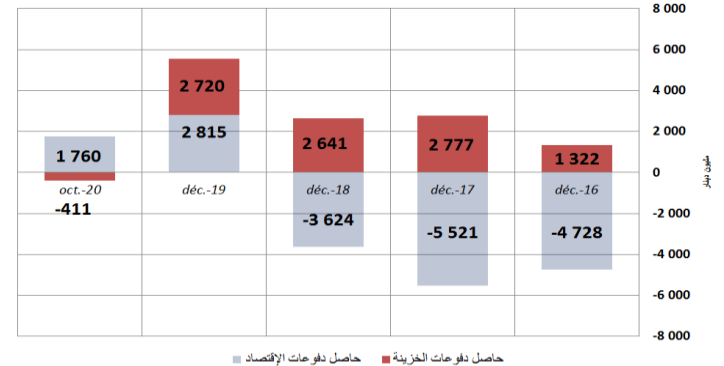
✓ وقد تميزت السنوات 2016 و2017 و2018 بحاصل سلبي مرتفع للدفعوات الخارجية للاقتصاد بلغ معدل 4,6- مليار دينار وهو ما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات من العملة خلال السنوات المذكورة بالرغم من الحاصل الإيجابي لدفعوات الخزينة.

✓ أما بالنسبة للسنوات 2019 و2020 فقد أصبح حاصل الدفعوات الخارجية للاقتصاد إيجابيا بمعدل 2,3 مليار دينار وهو ما ساهم بصفة كبيرة في تعزيز المخزون الوطني من العملة الأجنبية. ويعد هذا التطور الإيجابي على مستوى الدفعوات الصافية للاقتصاد نتيجة مباشرة للسياسة النقدية للبنك المركزي التونسي التي ساهمت بصفة هامة في تقليص العجز التجاري مع تحقيق استقرار قيمة الدينار مما شجع المتعاملين الاقتصاديين على زيادة الطلب عليه مقابل العملات الأجنبية.

تطور الاحتياطيات من العملة الأجنبية
(سعر صرف قار)



تطور أهم الدفعوات بالعملة
(سعر صرف قار)

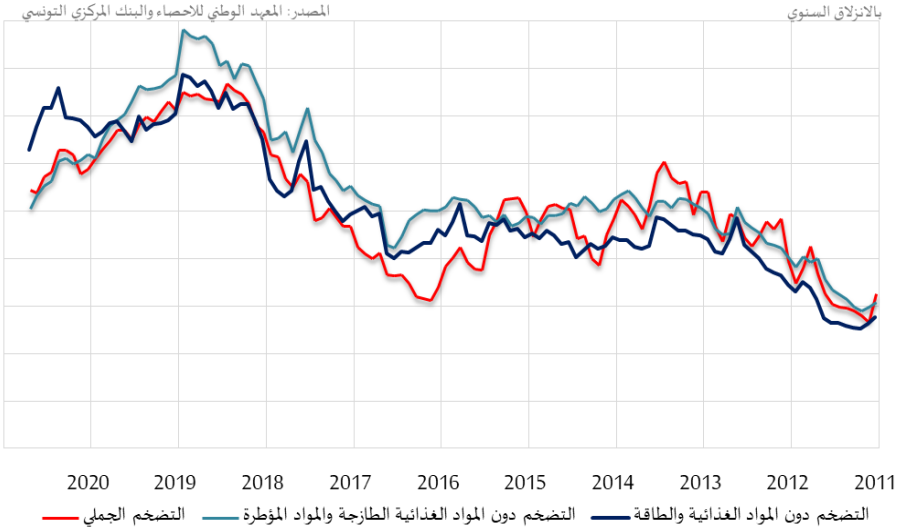


■ حاصل دفعوات الخزينة ■ حاصل دفعوات الاقتصاد

القطاع النقدي

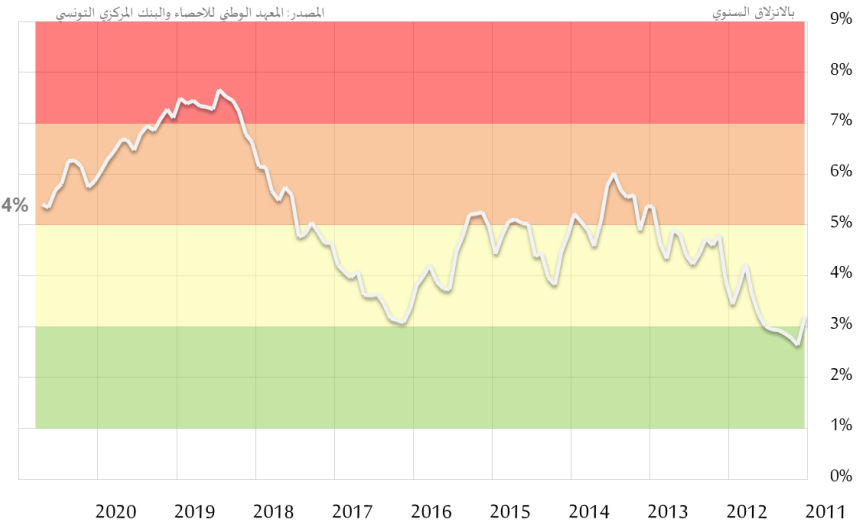
مكّنت حزمة التدابير التي أقرها البنك المركزي سنتي 2018 و 2019 من اجتناب انزلاق نسبة التضخم بل وبالرجوع بها إلى مستويات مقبولة. كما من المنتظر ان تستقر نسبة التضخم، بحساب المعدلات السنوية، في حدود 5,7٪ لكامل سنة 2020 مقابل 6,7٪ سنة 2019 و 7,3٪ سنة 2018 .

تطور التضخم الجملي والمؤشرات الرئيسية للتضخم الأساسي



آخر البيانات: سبتمبر 2020

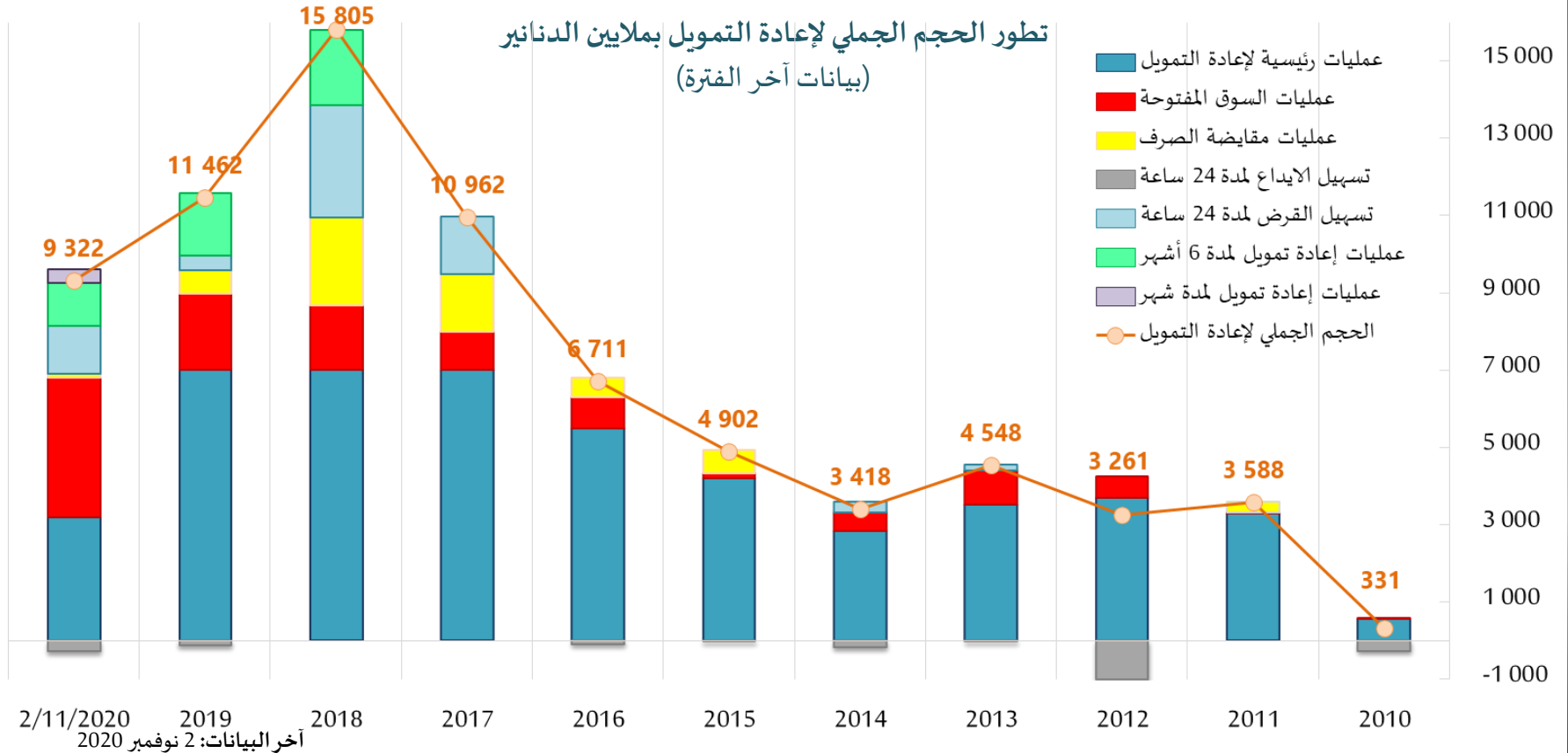
تطور التضخم الجملي



آخر البيانات: سبتمبر 2020

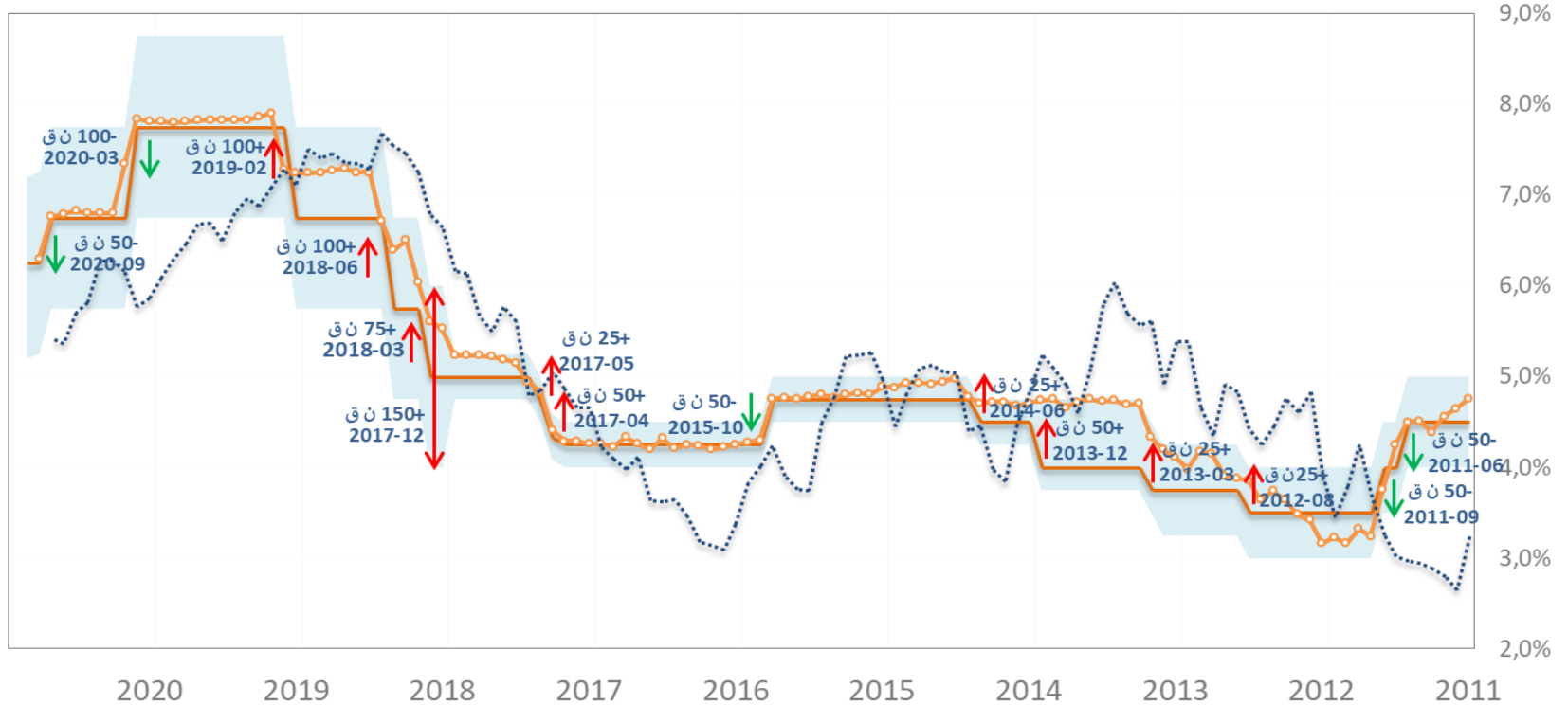
الحجم الجملي لإعادة التمويل

تراجع الحجم الجملي لإعادة التمويل إلى ما يناهز 9,3 مليار دينار يوم 2 نوفمبر 2020، بعد أن بلغ مستويات قياسية سنة 2018. بالإضافة إلى ذلك، أدخل البنك المركزي سنة 2020 أداة جديدة للتدخل في السوق النقدية (عمليات إعادة تمويل لمدة شهر) بهدف توفير التمويل اللازم للمؤسسات الاقتصادية بما يمكنها من مجابهة تداعيات الازمة الصحية كوفيد-19.



ساهم التراجع الملحوظ على مستوى التضخم في تيسير السياسة النقدية، حيث خفض البنك المركزي في نسبة الفائدة الرئيسية بـ 100 نقطة أساسية في مارس 2020، تلاه تخفيض ثانٍ قدره 50 نقطة أساسية في نهاية سبتمبر 2020، لتراجع هذه الأخيرة إلى 6,25٪.

قيادة السياسة النقدية منذ سنة 2011



آخر البيانات: سبتمبر 2020
 مجال تغير نسب الفائدة
 نسبة الفائدة الرئيسية
 نسبة الفائدة في السوق النقدية
 التضخم

تقدمت **المكوّنة النقديّة (ن3)** بـ 7,8٪ مقابل 7,4٪ قبل ذلك بسنة تبعا للتطورات التالية :

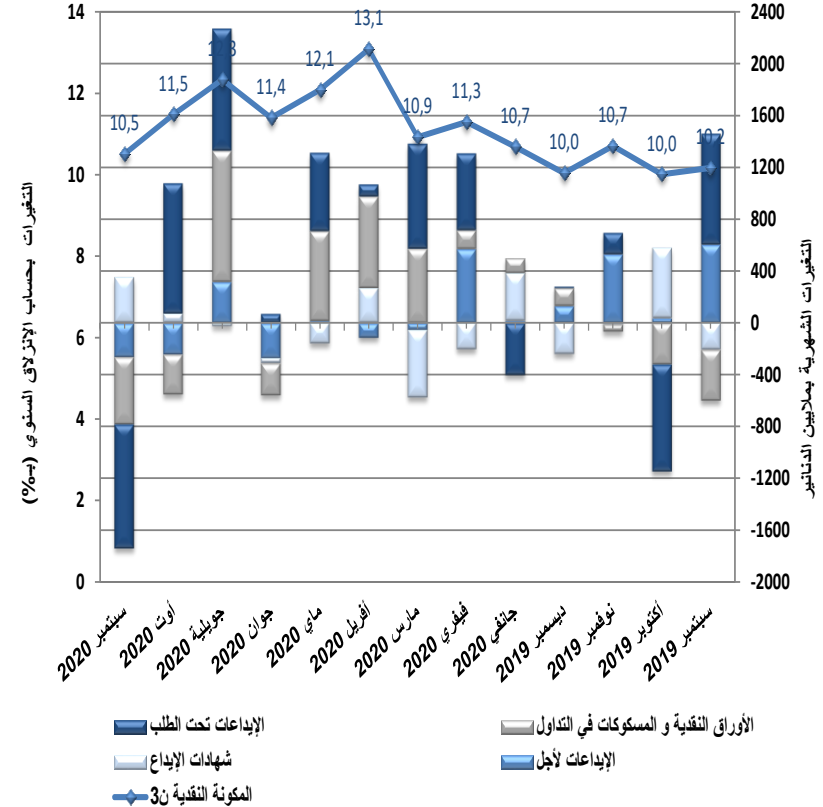
من جهة الموارد :

- تسارع استثنائي في نسبة تقدم الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول (2.171 م.د مقابل 1.293 م.د) بالعلاقة مع تداعيات جائحة فيروس كورونا التي تزامنت مع الآثار الموسمية،
- تدعم قائم كل من الإيداعات تحت الطلب لدى البنوك (2.734 م.د مقابل 1.797 م.د) وحسابات الادّخار الخاصّة (1.872 م.د مقابل 874 م.د)
- تباطؤ نسق تقدم شهادات الإيداع (117 م.د مقابل 445 م.د).
- - تراجع في مستوى الإيداعات لأجل والنواتج المالية الأخرى (-25 م.د مقابل +1.733 م.د)

من جهة المقابلات :

- تراجع المستحقات الصّافية على الخارج (-1.270 م.د مقابل +2.794 م.د)
- تقدم مساعدات الجهاز الماليّ للاقتصاد (6.611 م.د مقابل 2.175 م.د)
- تدعم ملحوظ للمستحقات الصافية على الدولة لدى الجهاز المالي (4.107 م.د مقابل 2.184 م.د) مرده أساسا ارتفاع قائم رفاع الخزينة المقتنية من قبل البنك المركزي في إطار عمليات السوق المفتوحة وتعبئة موارد بالعملة الأجنبية بعنوان القرضين المشتركين الممنوحين من بعض البنوك المحلية كدعم لميزانية.

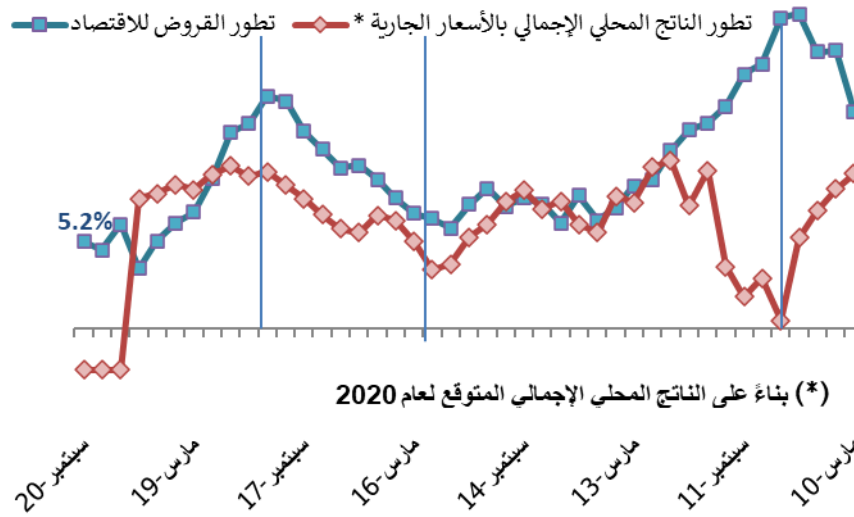
تطور أهم مكونات الكتلة النقدية (ن3)



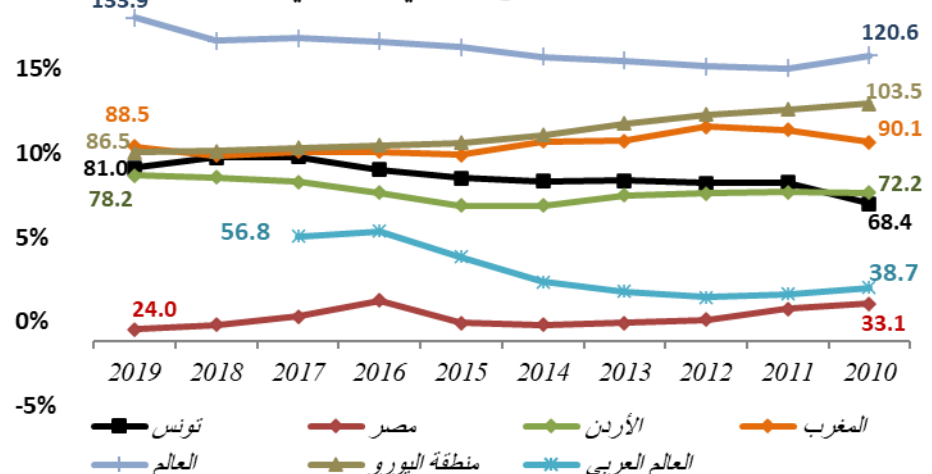
تمويل الاقتصاد ونشاط القطاع البنكي

- يعتبر مستوى التمويل البنكي للاقتصاد محترما بالنظر الى مؤشر القروض الى الناتج المحلي مقارنة بمستويات التمويل المسجلة على المستوى العالمي حيث ارتفعت نسبة القروض الى الناتج المحلي الى 81% في موفى 2019 مقابل 68% سنة 2010.
- يتابع البنك المركزي تطور الفجوة بين القروض والناتج المحلي ويقوم بتعديل سياساته على هذا الاساس لتفادي الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار المالي وتوجيه التمويل نحو القطاعات المنتجة.
- بداية من سنة 2020: تراجع حاد للنمو الاقتصادي واستئثار القطاع العمومي (وزارة المالية والمؤسسات العمومية) بتطور قائم القروض.

تطور القروض والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية



مؤشر القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي

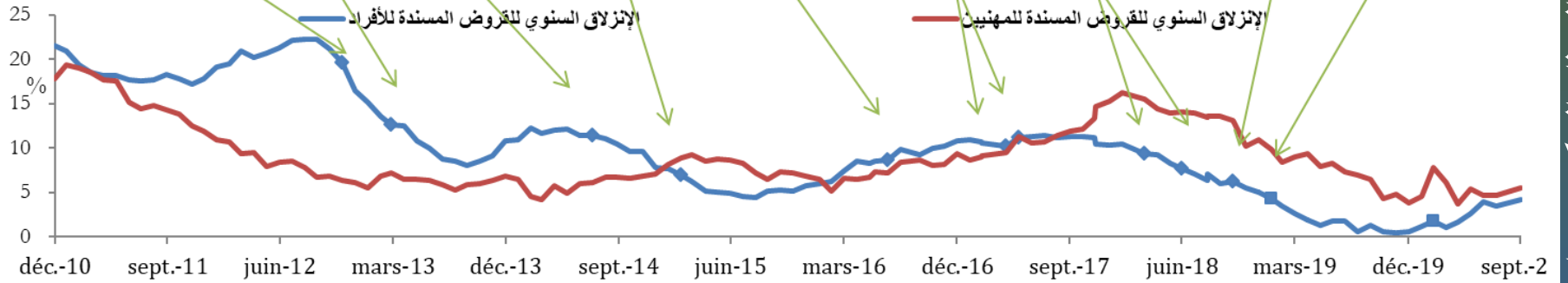


المصدر: موقع صندوق النقد الدولي

تطور القروض حسب أصناف المستفيدين

- قبل الأزمة الصحية : اتخاذ إجراءات لترشيد قروض الاستهلاك وإجراءات نقدية واحترافية الكلية لملائمة التمويل مع الحاجيات الحقيقية للمؤسسة والتحكم في قروض الاستهلاك للأشخاص الطبيعيين في اتجاه تعزيز التوازنات الكلية.
- منذ بداية الأزمة الصحية : اتخاذ إجراءات لمساندة المؤسسات والأفراد لمواجهة تداعيات الازمة (إجراءات نقدية وتأجيل سداد أقساط القروض ومنح قروض جديدة وتيسير المعايير الاحترازية).

COVID قبل	أكتوبر 2012:	مارس 2013:	جويلية 2014	فيفري 2015:	يوليو 2016:	أفريل-ماي 2017:	مارس-جوان 2018:	نوفمبر 2018:	فيفري 2019:
	منشور عدد 17 لسنة 2012: تعتبر قروض التنمية قروضاً استهلاكية احتياطي إلزامي بنسبة 50% على الزيادة في القروض الاستهلاكية القائمة	منشور عدد 20 لسنة 2013 خفض الاحتياطي الإلزامي إلى 30%	منشور عدد 6 لسنة 2014 تقليص مدة خلاص قرض تحسين المسكن من 7 إلى 5 سنوات.	فيفري 2015: التخلي عن الاحتياطي الإلزامي	تحديد حصة تمويل السيارات ذات قوة جيانية بـ 30% (80% لأربعة خيول و 60% للبقية)	الترفيف في نسبة الفائدة الرئيسية بـ 50 نقطة أساسية و 25 نقطة أساسية ، لتبلغ 5%	الترفيف في نسبة الفائدة الرئيسية بـ 75 نقطة أساسية و 100 نقطة أساسية على التوالي ، لتبلغ 6.75%	منشور عدد 10 لسنة 2018 تحديد سقف على نسبة القروض الى الودائع تساوي 120%	الترفيف في نسبة الفائدة الرئيسية بـ 100 نقطة أساسية لتبلغ 7.75%



COVID بعد	أكتوبر 2020:	سبتمبر 2020	جويلية 2020:	جوان 2020:	ماي 2020:	مارس - أبريل 2020:	مارس 2020:	مارس 2020:
	منشور عدد 19 لسنة 2020 إجراءات استثنائية لمساندة المؤسسات والمهنيين الناشطين في قطاعي السياحة والصناعات التقليدية.	التخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية بمقدار 50 نقطة أساسية لتبلغ 6.25%	منشور عدد 17 لسنة 2020 ضبط طرق وإجراءات صرف المبالغ المتعلقة بالانتفاع بامتياز تكفل الدولة بتفصيل نسبة الفائدة في حدود نقطتين على قروض التصرف والاستغلال الجديدة الممنوحة لفائدة المؤسسات والمهنيين الناشطين في قطاعي السياحة والصناعات التقليدية.	منشور عدد 12 لسنة 2020 ضبط شروط الانتفاع والتصرف في خط الاعتماد المخصص إعادة تمويل قروض إعادة الجدولة المسندة من قبل البنوك لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة من تداعيات وباء الكورونا	منشور عدد 12 لسنة 2020 التموليات الاستثنائية لمساندة المؤسسات والمهنيين في مواجهة تداعيات وباء الكورونا	منشور عدد 7 و 8 لسنة 2020 إجراءات استثنائية لمساندة الشركات والمهنيين	منشور عدد 6 لسنة 2020 إجراءات استثنائية لمساندة الشركات والمهنيين	التخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية بـ 100 نقطة أساسية لتبلغ 6.75%

استنادا إلى المعطيات التي قدمتها الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية (APTBEF) :

- **تأجيل سداد أقساط القروض:** بلغ تأجيل سداد أقساط القروض الممنوحة من قبل القطاع البنكي 4601 مليون دينار تمثل 6,8% من قائم القروض أي 88% من التقديرات الأولية.
- **القروض الجديدة:** بلغت التمويلات المصادق عليها 2416 مليون دينار تمثل 60% من التقديرات الأولية، منها 510 مليون دينار تم منحها عبر الآلية التي تديرها الشركة التونسية للضمان . وقد تم صرف 1033 مليون دينار.

- في نهاية سبتمبر 2020 : تسجيل تراجع القروض الممنوحة للقطاع الخاص بـ 512 مليون دينار مقابل تراجع بـ 1107 مليون دينار في أوت. ويعزى هذا الانخفاض إلى عوامل مرتبطة بالعرض وبالطلب على حد سواء:
- **على مستوى الطلب:** تدهور الوضع السياسي ومناخ الأعمال علاوة على تراجع النشاط الاقتصادي بسبب تفاقم الأزمة الصحية.
 - **على مستوى العرض:** التداين المفرط لبعض الشركات وعدم نجاعة آليات تمويل أعلى الموازنة.

بالإضافة الى الاجراءات ذات الطابع النقدي والاحترازي تدخل البنك المركزي التونسي لإيجاد الحلول المناسبة لتغطية حاجيات المنشآت العمومية والقطاعات الاقتصادية، وذلك على غرار :

❖ مواجهة تداعيات كورونا :

- تأجيل خلاص أقساط القروض الممنوحة للمؤسسات والمهنيين.
- إحداث صنف جديد من القروض قابل لإعادة التمويل لدى البنك المركزي لتمويل حاجيات دورة الاستغلال ويتم سدادها على 7 سنوات بما في ذلك سنتا إمهال والتي يمكن أن تصل إلى 25% من رقم المعاملات.

❖ بالنسبة للمنشآت العمومية :

- اعتماد قروض قابلة لإعادة التمويل من طرف البنك المركزي لتغطية حاجيات تمويل ديوان الحبوب سواء على مستوى التوريد أو تجميع الصابة.
- المساهمة في إيجاد حلول لتمويل الصيدلية المركزية.

❖ بالنسبة للقطاعات الاقتصادية التي عرفت صعوبات :

- **منظومة زيت الزيتون :** تم اتخاذ عديد الاجراءات ساهمت في انجاح الموسم المنقضي وفي التخفيف من عبء الديون غير المستخلصة وتتمثل في :
 - ✓ التمديد في أجل خلاص القروض الموسمية لفائدة المعاصر والفلاحين بثلاثة أشهر إضافية بمقتضى منشور البنك المركزي عدد 12 لسنة 2019
 - ✓ إعادة جدولة أقساط القروض التي حلّ أجلها أصلا وفائضا والممنوحة لفائدة أصحاب المعاصر ومصدري زيت الزيتون الذين تعرّضوا لصعوبات لتسديد ديونهم خلال موسمي 2018-2017 و2019-2018.

▪ السياحة والصناعات التقليدية :

- ✓ التمديد في فترة تأجيل الخلاص أقساط القروض إلى موفى سبتمبر 2021 وذلك بالنسبة لأقساط القروض الممنوحة للمؤسسات والمهنيين الناشطين في قطاعي السياحة والصناعات التقليدية، بما في ذلك شركات التصرف السياحي.
- ✓ التمديد في الأجل الأقصى لمنح القروض الاستثنائية إلى موفى مارس 2021 وذلك بالنسبة للمؤسسات والمهنيين الناشطين في قطاعي السياحة والصناعات التقليدية، بما في ذلك شركات التصرف السياحي.
- ✓ ضبط طرق واجراءات صرف المبالغ المتعلقة بالانتفاع بامتياز تكفل الدولة بتنفيذ نسبة الفائدة في حدود نقطتين على قروض التصرف والاستغلال الجديدة الممنوحة لفائدة المؤسسات والمهنيين الناشطين في قطاعي السياحة والصناعات التقليدية بما في ذلك شركات التصرف السياحي.

- ❖ شهدت موارد القطاع البنكي تحسنا بفضل تطور إيداعات الحرفاء بـ 5,5% (مقابل تراجع بـ 0,5% خلال نفس الفترة من سنة 2019) بما مكن من تخفيض الضغوطات على السيولة المصرفية وتواصل استقرار مستويات إعادة التمويل من البنك المركزي.
- ❖ بالرغم من الإجراءات العاجلة التي تم اتخاذها لتوفير التمويل الملائم لتغطية حاجيات المؤسسات، من المنتظر أن يتزايد خطر العجز على السداد وقد يشمل عدد هام من المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمجمعات ذات أهمية نظامية في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي يمر بها الاقتصاد العالمي جراء الأزمة الصحية.
- ❖ تؤثر الوضعية المالية للمؤسسات العمومية سلبا على القطاع البنكي وخاصة البنوك العمومية مما تطلب الحصول على ضمان الدولة للنفذ إلى التمويلات البنكية وهو ما يستدعي التعجيل في تفعيل برامج إعادة هيكلتها.
- ❖ بالرغم من تحسن مؤشرات الصلابة المالية للقطاع البنكي خلال السنوات الأخيرة نتيجة الإجراءات الترتيبية المتخذة من قبل البنك المركزي وإعادة رسملة البنوك العمومية في 2015 فإن الضغوطات على متانة القطاع البنكي ستحتد خلال الفترة القادمة ارتباطا بالتدهور المنتظر لوضعية المؤسسات الاقتصادية.

وتبقى الإجراءات المتخذة من قبل الدولة بالرغم من أهميتها غير كافية لضمان الحفاظ على النسيج الاقتصادي ومواطن الشغل لا سيما مع الموجة الثانية من أزمة كوفيد-19 مما يتطلب تسريع تفعيل الإجراءات المتخذة. كما يتعين اتخاذ إجراءات تكميلية ذات طابع قطاعي للمؤسسات الأكثر تضررا والمهددة بانقطاع النشاط مما قد يترتب عنه تهديد للمتانة المالية للقطاع البنكي وقدرته على تمويل الاقتصاد.

تداعيات التطورات الأخيرة على الترقيم السيادي وتقييم المؤسسات الدولية المانحة

الترقيم السيادي

- تتولى حاليا ثلاث وكالات دولية وهي «Moody's» و«Fitch Ratings» و«R&I» إسناد ترقيم سيادي للمخاطر التونسية يتبين حاليا كالآتي :

الوكالة	الترقيم	الآفاق	تاريخ إسناد التقييم
Moody's	B2	سلبية	6 أكتوبر 2020
Fitch	B	مستقرة	12 ماي 2020
R&I	BB-	مستقرة	22 جويلية 2020

- يجدر التذكير بأن التقييم السيادي عرف منذ سنة 2011 تدهورا كبيرا بسبب الظروف السياسية والأمنية التي مرّت بها البلاد وكذلك لتدهور الحالة الاقتصادية وتصاعد الاحتجاجات الاجتماعية، فضلا عن تقلص هامش التصرف فيما يتعلق بالمالية العمومية والقطاع الخارجي والتحديات التي تواجهها الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والحفاظ على دعم الشركاء المانحين وقدرة الدولة على تغطية حاجياتها من التمويل بتكلفة مقبولة في ظل الوضع الحالي على المستوى المحلي والدولي.

- يصنف الترقيم الحالي للمخاطر التونسية ضمن درجة المخاطرة العالية بيد ان هذا الترقيم يعتبر مقبولا بالنظر الى ضعف المؤشرات الاقتصادية وهشاشة الوضع السياسي و الاجتماعي علما وان هذا الترقيم يستند على سبيل المثال على عجز في الميزانية لا يفوق 7% بالنسبة للسنة الجارية .
- كما يستند هذا الترقيم الى بعض الميزات لعل أهمها القوة المؤسسية للدولة حيث نجح البنك المركزي التونسي لا فقط في توفير جميع المعطيات في ظل مبدأ الشفافية الكاملة بل وأيضا في تقديم التفسيرات و التصرف بصفة مسبقة مع توجس هذه الوكالات كما يسهر البنك المركزي على أن يكون التعامل معها على أعلى مستوى ناهيك وأن محافظ البنك المركزي يشارك بصفة مباشرة في كافة مراحل المراجعات السنوية.
- وقد تمكنا اعتمادا على هذا التمشي من ايقاف نزيف تراجع الترقيم و تأمين استقراره على مدى السنتين الاخيرتين بل وبدأنا في عكس المنحى التنازلي للترقيم عندما حسنت وكالة «Moody's» آفاق الترقيم في شهر فيفري الفارط. وبحلول الرباء أصبحت ادارة العلاقة مع وكالات الترقيم صعبة جدا نظرا للتداعيات السلبية على الاقتصاد بصفة عامة. ورغم ذلك أمكن لنا منذ شهر اقناع وكالة «Moody's» بالحفاظ على الترقيم مقابل تغيير الآفاق الى سلبية.
- و تجدر الاشارة إلى أنه من المزمع إجراء المراجعة الثالثة للتصنيف السيادي للبلاد التونسية بعنوان سنة 2020 مع وكالة Fitch عبر تقنية "visioconférence" يوم الخميس 12 نوفمبر الجاري.

العوامل التي من شأنها تخفيض التقييم السيادي المسند إلى تونس

- عدم قدرة الاقتصاد على الانتعاش والتحكم في الميزانية مع تفاقم عجزها مما يؤدي إلى زيادة سريعة في نسبة التداين.
- التأخير في التفاوض بشأن برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي و / أو عدم التقدم في تنفيذ الإصلاحات،
- تفاقم الاضطرابات الاجتماعية التي تقوض قدرة الحكومة على تحقيق التوازنات المالية، وتعيق تقدم الإصلاحات الهيكلية
- تزايد الضغوط على السيولة الخارجية من خلال تفاقم عجز الحساب الجاري أو تدهور مخزون الاحتياطي من العملة.
- هذا و تتوقع الوكالات بطء وهشاشة الانتعاش الاقتصادي في أعقاب التأثير السلبي للأزمة الوبائية على النمو في عام 2020 مع تنامي مخاطر التمويل على الرغم من استقرار احتياطيات النقد الأجنبي للعام الحالي.

العوامل التي من شأنها تحسين التقييم السيادي المسند إلى تونس

- تعزيز الوضعية الخارجية للبلاد على المدى المتوسط بالرغم من الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا،
- قدرة الدولة على الحصول على التمويل للوفاء بالتزاماتها خاصة المتعلقة بخدمة الدين بتكاليف معقولة في سياق الأزمة الوبائية،
- القيام بالإصلاحات التي تعزز الاستقرار المالي و تحد من المخاطر على الاقتصاد التونسي،
- تقليص العجز في الميزانية،
- الحد من منحنى ارتفاع الدين الخارجي والعمومي،
- الحد من العجز في الميزان الجاري والذي من شأنه أن يقلص من حاجيات التمويل الخارجي ويحسن احتياطي العملة.

أهم المستجدات مع صندوق النقد الدولي

- شارك محافظ البنك المركزي التونسي عن بعد في فعاليات الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدوليين المنعقدة في أكتوبر 2020 والتي تمثل فرصة هامة للبنوك المركزية وكبار مسؤولي المؤسسات الدولية، للتباحث حول تأثير جائحة كورونا على اقتصاديات البلدان متوسطة الدخل على غرار تونس.
- وفي هذا الاطار اكد مسؤولو صندوق النقد الدولي في لقاءات مشتركة على استعداد الصندوق مواصلة توفير المساعدات المالية والتقنية لبلدان منطقة الشرق الأوسط و اسيا الوسطى، لمجابهة انعكاسات الموجة الثانية من الجائحة والمساهمة في تمويل عجز الميزانية مع الحرص على توجيه التمويلات الإضافية لدعم قطاعي الصحة والتربية وتدعيم شبكة الأمان الاجتماعي للأفراد الاقل دخلا بالتوازي والقيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية.
- كما اعرب كبار مسؤولي صندوق النقد الدولي في لقاءات مع الوفد التونسي على استعدادهم لمواصلة التعاون مع تونس وتقديم الدعم الكفيل لتجاوز هذه الأزمة الغير المسبوقة و التي حالت دون تحقيق الانتعاش الاقتصادي المتوقعة.
- وفي هذا الصدد، تم التأكيد على ضرورة التسريع في نسق تنفيذ الاصلاحات ورفع التحديات خاصة المتعلقة بالمالية العمومية والميزانية التي تعد من أهم الاستحقاقات القادمة للدولة التونسية بما من شأنه ان يحافظ على علاقات التعاون المتميزة مع المؤسسات المالية العالمية

تفاقم عجز الميزانية من زاوية خبراء الاقتصاد والنقد حول العالم - اهم الاستنتاجات

- خلال الاجتماعات السنوية مثل موضوع تفاقم عجز الميزانية بأغلب دول العالم أبرز المحاور المطروحة خلال اللقاءات مع كبار مسؤولي صندوق النقد الدولي و المسؤولين الحكوميين والمحافظين، و ذلك في ظل تفاقم انتشار جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على الاقتصاد والأفراد.
- وفي هذا الإطار، ولئن شكل تفاقم مستوى العجز في المالية العمومية اهم تحدي يواجه الدول النامية الا أنه و في ظل هذه الأزمة الدولية، يوجد اجماع على أن بعض الحلول على مستوى الميزانية العمومية لا بد أن تخضع لمحددات من أهمها:
- ✓ ان تعكس الميزانية العمومية الأولويات الرئيسية في مواجهة الوباء، وهي بالأساس تمويل قطاع الصحة وحماية الفئات الاجتماعية الضعيفة،
- ✓ ضرورة مراعاة التمويلات الاضافية بالإصلاحات الهيكلية اللازمة،
- ✓ التمويل النقدي من طرف البنوك المركزية يجب ان يكون محدودا في الحجم والمدة بالعلاقة بالمخاطر التضخمية بالدول متوسطة الدخل والنامية،

❖ تسهيل الصندوق الممدد (EFF) :

- تم استكمال المراجعة الخامسة لتسهيل الصندوق الممدد المبرم مع صندوق النقد الدولي خلال شهر أفريل 2019 مما مكن من صرف مبلغ 247 مليون دولار وهي قيمة القسط السادس من القرض لفائدة البلاد التونسية ليصل بذلك إجمالي حجم الأقساط التي تحصلت عليها تونس منذ ماي 2016 حوالي 1.6 مليار دولار.
- تعطل المراجعة السادسة والوصول إلى اتفاق مشترك بين السلطات التونسية ومسؤولي الصندوق على إيقاف العمل ببرنامج تسهيل الصندوق الممدد في مارس 2020 نتيجة للأسباب التالية:
 - ✓ تنظيم الانتخابات المبكرة،
 - ✓ عدم تكوين حكومة مواصلة وتيرة المراجعات مع الصندوق،
 - ✓ بداية انتشار جائحة كوفيد-19 في تونس.
- ✓ عدم استفاء ظروف اجراء المراجعة السادسة على اعتبار أن البرنامج مع الصندوق يستكمل في ماي 2020،

❖ النفاذ لآلية جديدة للتمويل من صندوق النقد الدولي:أداة التمويل السريع (RFI):

- تقدمت الحكومة التونسية في 24 مارس 2020 بطلب رسمي لصندوق النقد الدولي للنفاذ لموارده في شكل أداة التمويل السريع
- وصادق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي بتاريخ 10 أفريل 2020، على منح الدولة التونسية 545.2 مليون وحدة سحب خاصة (ما يعادل 753 مليون دولار أمريكي أو 100% من حصة تونس لدى الصندوق). وقد تزامن ذلك مع مضاعفة الحدود القصوى بالصندوق للجوء لهذه الآلية، حيث تجدر الإشارة الى ان تونس كانت اول دولة بمنطقتنا تتمتع بالنفاذ ضمن السقف الجديد للتمويلات.

علاقة الدولة التونسية مع صندوق النقد الدولي - المراحل المستقبلية

❖ المفاوضات حول مشروع ابرام برنامج تمويل جديد مع الصندوق

- تم خلال شهر ماي 2020 عقد سلسلة من المناقشات عن بعد، بين السلطات التونسية وخبراء صندوق النقد الدولي، بهدف تقييم فاعلية السياسات المالية والاقتصادية المتبعة في ظل برامج إصلاح الاقتصاد التونسي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي في إطار " اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) و"تسهيل الصندوق الممدد" (EFF) للفترة 2013-2019.
- وفي نفس السياق، تم خلال شهري جوان و جويلية 2020، عقد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية بين مختلف الهياكل التونسية المعنية لمناقشة التطورات الاقتصادية خلال سنة 2020 وضبط أهم ملامح الإصلاحات الاقتصادية والمالية الرئيسية موضوع اجماع جميع الاطراف والمكونات الاقتصادية والاجتماعية التي من الممكن ان يتم إدراجها في البرنامج الجديد.

❖ الخطوات المقبلة المقترحة

- في إطار المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق : التباحث عن بعد بين بعثة الصندوق والسلطات التونسية حول أهم التطورات والسياسات الاقتصادية وتقييم انعكاسات جائحة الكورونا على التوازنات الاقتصادية،
- وبالتوازي، تم الانطلاق في الاشغال التحضيرية لبرنامج الإصلاحات الحكومية وذلك بهدف التسريع في تقديم الطلب الرسمي التونسي لأبرام برنامج جديد مع الصندوق (تسهيل الصندوق الممدد (EFF))، يتضمن برنامج إصلاحات تعكس الأولويات الوطنية للفترة القادمة خاصة فيما يتعلق بضمان استقرار الاقتصاد الكلي والانتعاش الاقتصادي لفترة ما بعد جائحة الكورونا.

أهم البرامج والمشاريع الحالية بالبنك

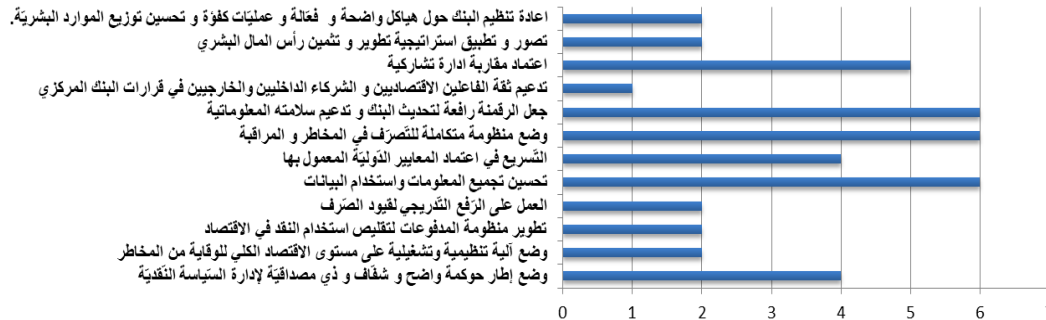
المخطط الاستراتيجي 2019-2021

نظرا لما تشهده العشريّة الاخيرة من تطوّرات و تغيّرات اقتصادية و ماليّة و رقميّة وسعيا منه لتحقيق رؤيته في أن يكون "بنكاً مركزياً حديثاً و استباقياً و فعّالاً مواكبا للتحوّلات الاقتصادية و الماليّة" ولتعزيز إطار الحوكمة والشفافيّة لمعهد الاصدار اعتمادا على أفضل الممارسات الدولية، يواصل البنك المركزي في إنجاز مخطّطه الإستراتيجي الأول لـ 2021-2019 و الذي يعتبر إطارا مرجعيا و شفافا و استشرافيا يقوم على محورين متكاملين وهما :

- تطوير قدرات البنك للاضطلاع بمهامّه على أكمل وجه،
- تحديث و تحسين التصرّف في ادارة موارده و قدراته.

ويتضمن المخطّط، 42 مشروعاً موزعين على 12 هدفاً استراتيجياً، وقد تم اطلاق 21 مشروع منها سنة 2019 فيما تم البدء في انجاز الحزمة الثانية في شهر جانفي 2020.

توزيع المشاريع حسب الأهداف الاستراتيجية



ويجدر بالذكر إلى أن المشاريع المدرجة ضمن هذا المخطط تخضع إلى منظومة إدارة خاصة مستوحاة من معيار ISO 21500، تهدف إلى تحسين الفعالية والكفاءة.

وقد ظهرت أولى نتائج هذا المخطط الإستراتيجي عند إندلاع جائحة COVID-19 حيث تمكن البنك المركزي خلال شهر مارس 2020 من خلال التسريع في وتيرة انجاز المشاريع المتعلقة بـ"نظام إستمرارية العمل" و"إنشاء منصّة للعمل التّعاوني" و"تعزيز أمن نظام معلومات البنك" من إرساء منظومة عمل عن بعد تضمن ديمومة الأنشطة الحيوية لمعهد الإصدار وتحفظ سلامة أعوانه.

و من هذا المنطلق الاستباقي المبني على مبدأ ادارة المخاطر يتنزل المخطط الاستراتيجي 2021-2019 و الذي مثل رافعة في مجابهة تداعيات الكورونا من خلال البرامج الاستراتيجية الانفة الذكر و التي امنت تعزيز قدرات البنك و موارده البشرية.

وتجسيدا لرؤية البنك المركزي الرامية لتعزيز التّعاون البناء مع الفاعلين الاقتصاديين التونسيين وتحفيز الابتكار لدى الكفاءات الشابة، من المنتظر ان يدخل المشروع الاستراتيجي "مختبر الابتكار" حيز الاستغلال في الفترة اللاحقة وذلك لتعزيز عمل "البيئة التجريبية التنظيمية « Sandbox règlementaire » " التي تم اطلاقها في بداية سنة 2020.

وعلى صعيد اخر سجل البنك تقدما ملحوظا في انجاز المشاريع الاستراتيجية الهيكلية على غرار "وضع إطار استراتيجي للسياسة النقدية ومواءمته مؤسسيًا وتنظيميًا" و "تطوير إطار تشغيلي للإشراف التحوطي الكلي" و "توجيه وتنسيق مشروع اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS من قبل البنوك والمؤسسات المالية" و "إنشاء إطار تنظيمي وتشغيلي وإشرافي على نظم ووسائل الدفع".

كما تجدر الإشارة الى تقدم مطرد مسجل في باقي المشاريع الاخرى

مخطط استمرارية النشاط للبنك

- اتخذ البنك المركزي التونسي، بصفة مبكّرة ومنذ ظهور الموجة الأولى من الوباء في غضون شهر مارس 2020، جملة من الإجراءات لمجابهة تداعيات انتشار وباء كورونا المستجد، وذلك بغاية الحفاظ على صحّة موظفي البنك وزائريه و تأمين استمرارية نشاط البنك خصوصا فيما يتعلق بالخدمات الحيوية.
- واستهدفت هذه الإجراءات بالخصوص:
 - حماية رأس المال البشري ،
 - ضمان استمرارية النشاط بالنسبة للعمليات الحيوية للبنك،
 - حماية النظام المصرفي والمالي ،
 - الإيفاء بالالتزامات الوطنية والدولية للبنك المركزي التونسي.
- وفي هذا الإطار، تمّ إنشاء خلية للمتابعة واليقظة، بهدف تنسيق تنفيذ العمليات المدرجة ضمن خطة العمل الوقائية وعرض مقترحات عملية حسب ما يستلزمه تطور الوضع الوبائي. كما عهد لهذه اللجنة التقييم المستمر للمخاطر المنجزة عن هذا الوضع الاستثنائي وتعديل خطة العمل عند الاقتضاء، على ضوء الأخطار الناشئة.

وتمثلت أهم الإجراءات المتخذة فيما يلي:

- ضمان التصرف الأمثل في الموارد البشرية الحساسة والاحتياطية بالتنسيق مع الإدارات المعنية لضمان حسن سير عمل البنك واستمراريته في كل الحالات الناتجة أو التي قد تنتج عن تطور انتشار الوباء،
- توفير كافة المستلزمات الصحية واللوجستية لموظفي البنك والزوار والتشديد في مراقبة تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي والتدابير الوقائية،
- المراهنة على استثمار الإنجازات الحاصلة في مجال الرقمنة فيما يتعلق بعدد من العمليات وتطوير التصرف الإلكتروني في الوثائق والملفات،
- إرساء نظام العمل المراقب والمؤمن عن بُعد بالنسبة لعدد من العمليات وخصوصاً تلك الموكلة للأشخاص ذوي الحالات الصحية الخاصة،
- إنشاء موقع واب داخلي مخصص لأزمة COVID-19 يحتوي على دليل الإجراءات والمعلومات ومقاطع الفيديو والوثائق المتعلقة بالأزمة ومجابهتها، مع تفعيل منظومة اتصال منتظم وسلس مع الموظفين حول الإجراءات المتخذة في إطار مجابهة تداعيات الأزمة عبر تقنيات متعددة القنوات.

مع الشكر